Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development and Cooperation SDC

FAIRWAY

منظمة العمل الدولية

مشروع الهجرة العادلة - برنامج "فيروي"

دول المنشأ في إفريقيا: أوغندا، نيجيريا، المغرب، كينيا، أثيوبيا

دول المقصد في العالم العربي: لبنان، الكويت، الأردن، البحرين

المانح: الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون

الإطار الزمني: كانون أول / ديسمبر 2019 – تشرين أول / نوفمبر 2023

الموازنة: 9 مليون فرنك سويسري

المستفيدون: العمال المهاجرون من إفريقيا وآسيا، والعاملون في الشرق الأوسط

FAIRWAY

الاستراتيجية والأهداف

برنامج "فيروي" مبادرة إقليمية تهدف إلى تحسين ظروف هجرة العمالة من إفريقيا إلى الدول العربية، وحماية جميع العمال المهاجرين في وضع ضعيف في الدول العربية.[1] على مدى أربعة سنوات، سيساهم مشروع الهجرة العادلة الإقليمي في تمكين هؤلاء العمال للمساهمة في التنمية المستدامة في دول المنشأ والمقصد.

السياسات والأنظمة والإنفاذ: يؤدي التشتت في حاكمية هجرة العمالة بين إفريقيا والدول العربية إلى تعريض العمال المهاجرين إلى مخاطر كبيرة تهدد سلامتهم الجسدية والنفسية والاجتماعية-الاقتصادية، وخصوصا بسبب قلة الرقابة على قوانين الاستقدام والكفالة المقيدة والتي تربط العمال بأصحاب العمل.

الشركات وأصحاب العمل: يؤدي الوعي العام حول العمل الجبري إلى تشريعات أكثر صرامة حول العبودية المعاصرة، ولذا على الشركات المحلية والإقليمية العمل على تبني إجراءات استباقية للقضاء على مخاطر العمل الجبري وضمان العمل اللائق في جميع سلاسل التوريد الخاصة بها.

المعلومات والصوت: يواجه العمال المهاجرون، والذين غالباً يتقاضونرواتب متدنية، و يواجهون الكثير من العقبات العملية أمام ممارسة حقوقهم، بالإضافة إلى إمتلاكهم قدرة محدودة في التبليغ عن أي الإساءة، أو التفاوض بشكل جماعي من أجل ظروف معيشية أفضل. في الكثير من الأحيان، يتمتع العمال المهاجرون بقدرة محدودة بالوصول إلى المعلومات حول الاستقدام الآمن، وخيارات التوظيف، وأنظمة الأجور، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية وإجراءات الشكاوى.

سلطة التفاوض: سيتطلب إصلاح أنظمة وممارسات حاكمية هجرة العمالة مساواة أكبر في القوى وتعاون وحوار أوسع عبر ممرات الهجرة. وستحتاج إعادة التفاوض على اتفاقيات العمل الثنائية أو التوصل إلى الاتفاقيات الجديدة بين دول المنشأ والمقصد إلى ترسيخ الحقوق الرئيسية أو قضايا الحماية، وأن تشمل آليات قوية للتنفيذ.

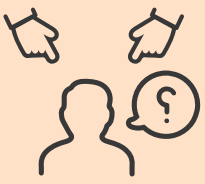

التمييز والخوف من الآخر: في النقاشات حول الهجرة، تتغلب الأفكار المسبقة على الأدلة التجريبية، وغالبا ما يتأثر الواقع بالمعلومات الخاطئة. كما يمكن رؤية التمييز، وخصوصا في بعض دول المقصد، في السياسات التي تعكس التصورات الراسخة حول قدرات العمال المبنية على نوع االجنس وعرق والجنسية.

[1] بالتركيز على لبنان، والأردن، والكويت، والبحرين.

يعالج برنامج الهجرة العادلة الأسباب الكامنة لأوجه النقص في العمل اللائق من منبعها من خلال التدخلات على المستوى الوطني في دول مختارة من شرق وغرب وشمال إفريقيا (إثيوبيا، وكينيا، وأوغندة، ونيجيريا، والمغرب). في الدول العربية، يوفر البرنامج استمرارية للتدخلات في دول المقصد في المنطقة من خلال البناء على عمل برنامج الهجرة العادلة في الشرق الأوسط (2016-2019)، ويركز على العمال من ذوي المهارات المحدودة من جميع المناطق.

مع التركيز على القطاعات الرئيسية حيث يشارك العمال المهاجرون في وضع ضعيف – ويشمل هذا العمل المنزلي وقطاع الإنشاءات – يسعى برنامج الهجرة العادلة إلى معالجة العقبات الهيكلية والسلوكية والعملية المتداخلة أمام تحسين هجرة العمالة.

ولتحقيق هذا الهدف، يعمل البرنامج على تحقيق أربعة أهداف:

1. مشاركة القطاع الخاص ومنظمات أصحاب العمل والعمال لإيجاد بيئات عمل لائقة للعمال المهاجرين.
2. صياغة أو تقوية أطر السياسات المستجيبة لنوع الجنس لتحقيق الاستقدام العادل والعمل اللائق والامتثال التنظيمي.
3. تقليل التوجهات التمييزية تجاه العمال المهاجرين من النساء والرجال.
4. وتحسين وصول العمال المهاجرين إلى المعلومات وخدمات الدعم في كامل دورة الهجرة.

ما زال واقع الكثير من العمال المهاجرين ينطوي على مجموعة من أوجه النقص في العمل اللائق، وتشمل هذه الأوجه ممارسات التوظيف التي فيها احتيال وإساءة وعبودية الدين، وحالات الإساءة والاستغلال، وظروف العمل السيئة، بالإضافة إلى محدودية إيصال الصوت والتمثيل والوصول إلى العدالة. كما قد يواجه العمال عند عودتهم إلى بلدهم الأم صعوبات في إعادة الاندماج في أسواق العمل المحلية أو الخروج من دائرة الوظائف ذات المهارات المتدنية، مما يدفعهم في بعض الأحيان إلى معاودة الهجرة. وتكمن جذور هذه القضايا في مجموعة من تحديات مؤسسية وإجتماعية و نظام الحكمز.

كيف يمكن لمشروع الهجرة العادلة دعم التغيير والإصلاح؟

- يمكن توعية أصحاب العمل والشركات ووكالات الاستقدام حول أجندة العمل اللائق من خلال المبادرات الريادية وتبادل المعارف، مما قد يعزز من الممارسات الأخلاقية تمشياً مع إرشادات منظمة العمل الدولية مثل إرشادات منظمة العمل الدولية العامة والإرشادات التشغيلية حول الاستقدام العادل؛ والأدوات العملية مثل أداة منظمة العمل الدولية-منظمة أصحاب العمل الدولية لشركات الإنشاءات في الشرق الأوسط.

- يمكن حشد النقابات العمالية ومنظمات العمال لتحسين تمثيل وتنظيم العمال المهاجرين، كما يمكن إيجاد الشبكات واستراتيجيات التعاون المهمة من خلال المشاركة في التبادل الإقليمي والأقاليمي.

- من خلال دعم السياسات الشمولية والإصلاحات التنظيمية المبنية على الأدلة، يمكن للبرنامج التعامل مع قضايا الحاكمية الهيكلية، ويشمل هذا تقوية أنظمة الاستقدام والامتثال من خلال رقابة أفضل، والإنفاذ، وتعزيز مهنية قطاع الاستقدام. في دول المقصد، سيدعم برنامج الهجرة العادلة إصلاح نظام الكفالة، وتحديداً لضمان عدم استثناء عمال المنازل والعمال الآخرين من ذوي المهارات المتدنية من الإصلاحات المستقبلية.

- البناء على الفرص القائمة والناشئة للتبادل بين الدول الإفريقية والشرق أوسطية، مما سيمكن البرنامج في المساهمة في الحوار الإقليمي والأقاليمي الذي سيساعد في معالجة تحديد المصالح المشتركة والتأسيس لمزيد من التعاون.

- من خلال الإستفادة من استراتيجيات وأفكار التغير السلوكي، يمكن للبرنامج معالجة السياسات والممارسات والتوجهات التمييزية ضد العمال المهاجرين على مستوى أصحاب العمل والعامة وصانعي السياسات أنفسهم.

- من خلال تقديم الدعم للإداريين في العمل والشركاء الاجتماعيين لتقديم المعلومات ومساعدة العمال المهاجرين بكفاءة، ويشمل هذا الدعم ما قبل المغادرة والدعم القنصلي، سيضمن البرنامج حماية أفضل للعمال الأفارقة في الشرق الأوسط.

FAIRWAY

خلفية عن البرنامج

يلعب العمال المهاجرون دورا أساسيا في أسواق العمل في الدول العربية – فعالمياً، تحتوي منطقة الدول العربية على أكبر نسبة من العمال المهاجرين كنسبة من مجموع العمال. ويأتي غالبية العمال المهاجرين في الدول العربية من آسيا، مع أن الأعداد من الدول الإفريقية في ارتفاع.

يعتبر البحث عن العمل اللائق وسبل العيش حافزا رئيسياً للهجرة حول العالم، حيث يعتبر ٦٤ بالمائة من المهاجرين الدوليين عمال مهاجرين، تبعا لآخر إحصاءات منظمة العمل الدولية. في القارة الإفريقية أيضاً، تشكل مجموعة من الضغوط الديمغرافية، والقوى العاملة المتنامية، والفروقات في الأجور، وفرص العمل المحدودة في الوطن الأم حوافز رئيسية لجعل النساء والرجال من إفريقيا البحث عن العمل في الخارج.

يؤدي النمو المتوقع لهجرة العمل والحركة العمالية من آسيا وإفريقيا إلى الحاجة للاستمرار بالعمل على بعض مخاطر الهجرة الرئيسية وأوجه النقص في العمل اللائق. يكمن أساس استغلال الفرص الاقتصادية الناشئة عن هجرة العمال من ذوي المهارات المتدنية والمتوسطة من إفريقيا إلى الدول العربية في ضمان وجود العمال المهاجرين في حالات من الأمان والعمل اللائق خلال فترة الهجرة.

FAIRWAY

للتواصل

صوفيا كاغان
مديرة البرامج
برنامج الهجرة العادلة في الشرق الأوسط FAIRWAY
kagan@ilo.org

غريس سيباجيني
مديرة البرامج
برنامج الهجرة العادلة في أفريقيا FAIRWAY
sebageni@ilo.org

www.ilo.org/beirut/projects/fairway/lang--ar

@iloarabstates

International Labour Organization

@ilo Arab States
منظمة العمل الدولية

حقوق الصورة : ilo/Alfredo Caliz

حقوق النشر@منظمة العمل الدولية فريار 2020

هذا المنشور لا يعكس بالضرورة وجهات نظر أو سياسات الحكومة السويسرية,و لا ذكر الأسماء و المنتجات التجارية أو المنظمات التي تنطوي على موافقة الحكومة السويسرية.

Brochure design: A. Chatzipanagiotou